جامعة المنصورة
كلية الآداب

الصناعات الصغيرة: المشكلات والتحديات
دراسة ميدانية بقرية طوخ الأقلام
مركز السنبلاوين – محافظة الدقهلية

إعداد
دكتورة/ فتحيه السيد الحوتى
مدرس بقسم الاجتماع
بكلية الآداب – جامعة المنصورة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

الصناعات الصغيرة: المشكلات والتحديات

دراسة ميدانية بقرية

طوخ الأقلام – مركز السنبلاوين – محافظة الدقهلية

د. فتحيه السيد الحوتى

المقدمـــة :

يشهد العالم المعاصر تغيرات عميقة الجذور، فقد بدأ النظام العالمي يدخل مرحلة جديدة من تاريخه، ونعني على وجه التحديد نهاية عصر الحرب الباردة وزوال النظام الثنائي، وبداية نظام عالمي جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة من خلال آليات متعددة[١] مثل المؤسسات المالية والدولية ، واختزال دور الدولة في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق وتطور شبكات الاتصال والمعلومات.

ومن الطبيعي أن يتأثر المجتمع المصري بكل هذه التحولات العالمية الكبرى، فقد شهد هو الآخر تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في الآونة الأخيرة، خاصة في مجال الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي وخصخصة العديد من قطاعات الدولة، وقد انعكست هذه التغيرات على أدوار مؤسسات الدولة ومهامها، وتبعا لذلك فقد تأثرت الصناعات الصغيرة بدورها بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة.

على صعيد آخر، تحتل الصناعات الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات العديد من الدول بغض النظر عن درجة تطورها، واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، لذا اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية – على حد سواء – بإقامة ودعم المشروعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي لاستيعاب الكثير من منتجات المشروعات الكبيرة، بما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين هذين النمطين من المشروعات.[٢]

وانطلاقا من الدور العام الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين وألمانيا وغيرها بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات.[٣] وقد ساعد ذلك في تحقيق طفرة نوعية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول وتحظى الصناعات الصغيرة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[٤]

وفي هذا السياق تثير الدراسة الراهنة عدة قضايا، بعضها يتعلق بالمعوقات الاجتماعية للصناعات الصغيرة، والبعض الآخر يرتبط بالمعوقات

الاقتصادية لهذه الصناعات. والواقع أن هذا النمط من الصناعات لا يمكن دراسته بمعزل عن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة خاصة في ظل المجتمعات الكونية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة السياسات الحكومية من المنطلقات الأيديولوجية والفلسفية السائدة في تلك الدول(٥). والتي لها تأثيراتها على قضاياها المجتمعية.

ولقد وضح تعامل مصر الإيجابي مع العولمة وعملياتها من خلال صدور أول قانون لقطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والخاص بالشركات القابضة، ثم صدور القانون رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٢، والخاص بالقطاع نفسه، والذي بموجبه أقدمت الدولة على بيع شركات القطاع العام، وكف يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر الإمكان، وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، وليس هذا فحسب بل أن الدولة اتخذت الإجراءات القانونية التي تقضي بتحريرها للاقتصاد المصري وجعله جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي.(٦)

ومما لا شك فيه أن الطرح السابق يؤكد على أهمية دراسة الصناعات الصغيرة في ضوء السياق المجتمعي لها، والذي يضفي عليها نوعا من الخصوصية تبعا لكل مجتمع تنتمي إليه هذه الصناعات. وإذا ما انتقلنا من هذه المنطلقات الأكثر عمومية إلى الواقع الاجتماعي المصري، سنجد أن الصناعات الصغيرة في مصر تكتسب أهمية خاصة حيث أن لديها القدرة على الانتشار في الريف، واعتمادها على موارده وخاماته المحلية وتحويله من مجرد أراضي زراعية إلى وحدات إنتاجية برأس مال محدود وآلات بسيطة.(٧)

على صعيد آخر، تواجه الصناعات الصغيرة في مصر العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تطويرها أو النهوض بها، ولا تقتصر هذه المعوقات على النواحي الاقتصادية فقط، بل تتجاوزها لتشمل النواحي الاجتماعية أيضا، فهي حقل لتعليم المهارات الإدارية والفنية والخبرات. كما أنها تكفل العديد من فرص العمل وخاصة في البلدان النامية ومصر، والتي تعاني من الكثير من المشكلات السكانية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، وما يصاحبها من أخطار على العمالة والحاجة الملحة للارتفاع بمستوى المعيشة.(٨) من ثم تحاول الدراسة الراهنة إلقاء الضوء على هذه المعوقات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في القرية المصرية.

القسم الأول: التناول النظري

أولا: مشكلة الدراسة

لما كانت الصناعات الصغيرة تمثل عاملا أساسيا في منظومة التنمية الصناعية الشاملة، وما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن ضرورة تفعيل دورها وتذليل أي مشكلات أو معوقات أمامها، وتوفير كافة صور الدعم اللازم لها يعد واجبا حتميا على الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية.

ويرجع تاريخ الصناعات الصغيرة إلى أقدم العصور منذ العصر الفرعوني وحتى الآن، مرورا بالعصرين المسيحي والإسلامي، حيث لعبت هذه الصناعات دورا هاما في توفير الحاجات الأساسية والمختلفة للمصريين، وحدث لها ازدهار في العصر المملوكي، وذلك بسبب نظام الطوائف وخاصة صناعة المنسوجات، وفي العصر العثماني نتيجة انحلال نظام الطوائف وانتقال الحكم إلى القاهرة تدهورت هذه الصناعات، وتم تطبيق نظام الاحتكار عليها في عصر محمد علي، مما أدى إلى اضمحلال الكثير منها. وفي أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ اهتمت الدولة بهذه الصناعات من خلال إنشاء العديد من الأجهزة التي تقوم برعايتها ودعمها.(٩)

وقد قامت الدولة خلال فترة الستينات بوضع برنامج للنهوض بالصناعات الصغيرة، وخلال السبعينات تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وزاد الاهتمام بالقطاع الخاص والصناعات الصغيرة، مما زاد من عدد الوحدات الصناعية الصغيرة خلال فترة الثمانينات، وفي فترة التسعينات، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي زاد الاهتمام بهذه الصناعات.(١٠)

وعلى الرغم من أهمية هذه الصناعات إلا أنها تواجه العديد من المشكلات، حيث أنها تتركز في أماكن معينة لا تستخدم كل الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع، كما أنه لا توجد خطة متكاملة للصناعات الصغيرة ولا سياسة مستقرة لدعمها، إلى جانب أنها تواجه تحديات تتعلق بالمواد الخام، والتمويل والتسويق، وصعوبات فنية تتعلق بقوانين العمل والضرائب، بالإضافة إلى أسلوب الإنتاج أو الإدارة المفتقرة إلى التعليم والخبرة الفنية.

وعلى الرغم من كل تلك المعوقات فإن الصناعات الصغيرة كانت ولا تزال مصدرا هاما من مصادر دخل الأسرة الريفية ، على الرغم من تدهور بعضها واندثار البعض الآخر لأسباب متعددة، ويرى بعض الخبراء أن الأخذ باستراتيجيات تطوير تلك الصناعات سوف يخفف من وطأة الضغوط الاقتصادية على القرية المصرية كما أنه يمثل إحدى الحلول الاقتصادية نحو تحسين الإنتاج القومي ومعالجة مشكلة الفقر التي تتسم بها المناطق الريفية.(١١)

لذلك تحددت مشكلة الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في إحدى القرى المصرية، سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية ، وذلك بهدف إيجاد الحلول الملائمة لها.

ثانيا: أهمية الدراسة

يقودنا العرض السابق للإشكاليات الأساسية للدراسة إلى التأكيد على أهمية الدراسة الراهنة، انطلاقا من بعض الاعتبارات العلمية والأكاديمية، والتي يمكن تناولها في إطار السياقات العلمية والثقافية.

فلقد تصاعد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في التخلص من المشكلات الاقتصادية، فضلا عن أنها تسعى لاستغلال الموارد الاقتصادية المحلية للدول

المتقدمـة والناميـة، سـواء كانـت مـوارد ماديـة أو بشرية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.(١٢)

ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، فإنه يقل حجـم الاسـتثمار فيهـا كثيـرا بالمقارنـة مـع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.(١٣)

علـى صـعيد آخـر تشـكل هـذه الصـناعات نسـبة ٩٠% من المنشآت في العالم، وتوظف من (٥٠ إلـى ٦٠%) مـن القوى العاملـة فـي العـالم. وعلـى ذلك فلابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظرا لأهميتها، وحتى تتخلص مـن العقبـات التـي تواجههـا وأبرزهـا عـدم قـدرة أصـحابها علـى تـوفير التمويـل الـلازم لاسـتمرار نشاطها.(١٤)

وتشـير التحلـيلات الاقتصـادية والاجتماعيـة للتجارب العالمية في هذا المجال، إلى أن بعض الـدول الأسـيوية قـد حققت إنجـازات هائلـة خـلال العقدين الأخيرين، وتحولت من قوى استهلاكية إلـى قـوى إنتاجيـة خلاقـة، بـاللجوء إلـى المنـتج الصـغير والصـناعات الصـغيرة التـي تـتلاءم مـع الزيـادة وقلـة الاسـتثمارات اللازمـة لهـا، وذلـك مـن خلال استغلال الخامات المتاحة، وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة متلائمة مع وفرة الأيدي العاملة، لإنتـاج سـلع تـرتبط بالحيـاة اليوميـة للمـواطنين، كالصـــناعات الغذائيـــة والكيماويـــة والنســـيجية والمعدنيـة... وغيرهـا، وتلبـي متطلبـات الأسـواق المحلية والتصدير.(١٥)

هذا بالإضافة إلى أن هذه الصناعات تعد من أهم روافـد عمليـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة وخاصة في الدول النامية، وذلك باعتبارها منطلقا أساسـيا لزيـادة الطاقـة الإنتاجيـة مـن ناحيـة، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحيـة أخرى، الأمـر الـذي يتطلـب التعـرف علـى واقع هذه الصناعات من حيث الأدوار التي تؤديها والتحديات التي تواجهها.(١٦)

ومن جماع ما سبق تتبلور أهمية الدراسة الراهنة في البحث عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة في القرية المصرية، باعتباره يمثل أهمية بالغة الخطورة، في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما من الناحية العملية تأتي أهمية هذه الدراسة من حيـث أن نتائجهـا يمكـن أن تضـع تحـت أيـدي القـائمين علـى أمـر الصـناعات الصـغيرة فـي المجتمـع المصـري أبعـادا وجوانـب متعـددة تحـيط بهذه القضية عليها أن تكون مرشدا ودليلا لوضع آليات للتغلب على هذه التحديات والمعوقات.

ثالثا: أهداف الدراسة

يتحدد الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة الكشـف عـن المعوقـات والتحـديات الاجتماعيـة والاقتصادية للصناعات الصغيرة.

ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

١- التعرف على ماهية الصناعات الصغيرة من حيث أنماطها.

٢- الكشف عن العلاقة بين التنشئة المهنية وبين ممارسة نشاطات الصناعات الصغيرة.

٣- إلقاء الضوء على التحديات الاقتصادية للصناعات الصغيرة.

٤- الكشف عن دور الدولة في مواجهة التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة.

رابعا: تساؤلات الدراسة

انطلقت الدراسة من تساؤل أساسي مؤداه: ما هي المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما هي أنماط الصناعات الصغيرة في القرية (مجتمع الدراسة)؟

٢- ما هي العلاقة بين التنشئة المهنية وبين ممارسة نشاطات الصناعات الصغيرة؟

٣- ما هي التحديات الاقتصادية للصناعات الصغيرة؟

٤- ما هو دور الدولة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة؟

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد الدراسة الراهنة واحدة من الدراسات التي تهتم بإبراز المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة، والتي تعد من أهم العوامل التي تمهد لهجرها من قبل القائمين بها. ولما كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة الكشف عن ماهية الصناعات الصغيرة، إلى جانب محاولة الكشف عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الصناعات، فإن الدراسة الراهنة يتعين عليها إتباع الأسلوب الوصفي، وذلك بهدف تقديم صورة وصفية تحليلية للمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والقائمين عليها، والتأثير الذي تمارسه هذه التحديات على العاملين بها.

أما عن أدوات جمع البيانات، فقد تطلبت طبيعة الدراسة الاستعانة بأداة الاستبيان وتطبيقه على بعض المبحوثين بالقرية – محور الدراسة الميدانية – من العاملين بمختلف أنماط الصناعات الصغيرة، والاستعانة باستمارة الاستبيان التي تضم عدة محاور أساسية تشمل البيانات الأولية، المعوقات الاجتماعية، المعوقات الاقتصادية، ودور الدولة لمواجهة مشكلات الصناعات الصغيرة.

سادسا: مجالات الدراسة

- **المجال الجغرافي:**

تم تطبيق الدراسة الراهنة على بعض العاملين بنشاطات الصناعات الصغيرة بقرية طوخ الأقلام، وهي إحدى القرى التابعة لمركز السنبلاوين محافظة الدقهلية، وقد تم اختيار هذه القرية نظرا

لاعتماد نسبة كبيرة من سكانها على الصناعات الصغيرة كعمل أساسي لهم، وفي بعض الأحيان كعمل إضافي بجانب عملهم الأساسي سواء في قطاعات حكومية أو خاصة.

- **المجال البشري:**

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من العاملين بالصناعات الصغيرة بقرية طوخ الأقلام تمثل ١٥٠ مبحوثا، وذلك بنسبة ١٠% من العاملين بهذه الصناعات في هذه القرية، حيث يعمل بها ما يقرب من ١٥٠٠ شخص، تتباين خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

سابعا: مفهوم الصناعات الصغيرة

يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة من دولة لأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها.(١٧)

على جانب آخر فإن مصطلح الصناعات الصغيرة يحمل في طياته العديد من الصناعات، والتي تختلف في خصائصها اختلافا واضحاً، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع دائم التغير، فما يعد صناعة صغيرة في وقت ما قد لا يعد كذلك في وقت آخر، وما يعد صناعة صغيرة في دولة متقدمة قد لا يعد كذلك في دولة نامية.(١٨)

ويختلف المفهوم نسبيا باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك الصناعات، وتوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة، رأس المال، والقيمة المضافة، وقد تستخدم تعريفات وفقا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق.(١٩)

ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر المنشاة صغيرة إذا كانت توظف أقل من ٥٠ عاملا، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعتبر المنشآت صغيرة إذا كانت توظف حتى ٥٠٠ عامل، أما في السويد فيصل إلى ٢٠٠ عامل فقط، وفي كندا واستراليا يصل حتى ٩٩ عاملا. أما الدنمارك فتوظف حتى ٥٠ عاملا.(٢٠)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية)، والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠: ٥٠ عاملا).(٢١)

ويعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها عدد من العاملين ٩ فأقل، وقد يصل إلى ٢٠ في حالات أخرى، وتستخدم وحدات آلية بسيطة.(٢٢) وبذلك توصف الصناعات الصغيرة

تبعا لذلك بأنها المنشآت التي تكون فيها الوحدات الإنتاجية الإدارية ذات حجم صغير، وتتركز إدارتها في أيدي أصحابها، وتستخدم تكنولوجيا بسيطة بشرط ألا يقل عدد العاملين بها عن عشرة عمال، ولا يزيد عن ٤٩ عاملا.(٢٣)

أما على صعيد المعايير الوظيفية لمفهوم الصناعات الصغيرة، فهي تحدد الفروق الوظيفية والدور الكامن لكل من الصناعات الصغيرة والكبيرة، ودورهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٤)، وبذلك فإن هذه التعريفات الوظيفية تتناسب مع طبيعة الدراسة الراهنة، وقد حدد "أوجبن ستالي" الخصائص الوظيفية التي تميز الصناعات الصغيرة عن الصناعات المتوسطة والكبيرة فيما يلي:

- تخصص إداري بسيط أو قليل نسبيا (شخص إداري واحد).
- نقص دخول رأس المال فيها إلى جانب أسواق النقد المنظمة.
- عدم وجود قوة تجارية لديها في المساومة عند البيع والشراء.
- تكامل نسبي وثيق مع المجتمع المحلي من جانب الملاك المحليين والإدارة المحلية، وكذلك الاعتماد على الأسواق ومصادر التموين القريبة.
- اتصال وثيق وشخصي بين الإدارة والعمال المنتجين.(٢٥)

ولاشك أن هذه الخصائص تضفي على الصناعات الصغيرة شكلا يجعل من الضروري احتياجها لقدر من الإرشاد والمساعدة من جانب الحكومة، ومن ناحية أخرى فهي تعطيها مزايا مثل المرونة تجعلها متميزة نسبيا في بعض المنتجات على المنشآت الصناعية الكبيرة، وتمكنها من أن تنافسها بنجاح.(٢٦)

وتتحدد خصائص المشروع الصغير وفقا لذلك في:

- صغر حجم رأس المال اللازم لإنشائه.
- عدد العاملين صغير من (١: ٥ عمال).
- التداخل بين الملكية والإدارة (المالك هو المدير).
- يعتمد على التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة.
- لا يحتاج لتمويل كبير وفي الغالب التمويل ذاتي.
- يساعد في خلق فرص عمل برأس مال محدود.(٢٧)

على صعيد آخر وضعت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED العديد من الخصائص للمشروع الصغير موضحة أنه يشتمل على خاصيتين على الأقل مما يلي:

١- استقلال الإدارة: المديرون أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.

٢- رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.

٣- العمل في منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

٤- حجم المشروع: صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع.(٢٨)

أنماط الصناعات الصغيرة

يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة وفقا لنظام الإنتاج إلى صناعات صغيرة تقليدية (بدون مصنع)، وصناعات صغيرة حديثة (تم في مصنع)، وتستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة، أما الصناعات الصغيرة التقليدية، فتنقسم بدورها إلى صناعات حرفية وبيئية، وهي نواة حقيقية لخلق صناعة صغيرة وحديثة ومتطورة.(٢٩)

وتهدف المشروعات الصغيرة بصفة عامة – سواء كانت تقليدية أو حديثة – إلى (الربحية، توفير فرص العمل، تحقيق عوائد اجتماعية، رفع مستوى الخدمة)، ولقد تبنت العديد من الدول معايير مختلفة لتعريفها مثل "رأس المال، الموجودات، المبيعات، مستوى الاستثمارات"، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين.(٣٠)

وتنقسم الصناعات الصغيرة التقليدية إلى صناعات حرفية خدمية، وصناعات حرفية إنتاجية وتشمل الصناعات الحرفية الخدمية، خدمات الصيانة وإصلاح السيارات، وتمارس في ورش صغيرة ، يعمل فيها عدد محدود من العمال لا يتجاوز العشرة عمال. أما الصناعات الحرفية الإنتاجية فتقوم بإنتاج معين عن طريق استغلال الخامات الموجودة في البيئة، وتحويلها إلى سلع ومنتجات مختلفة لإشباع احتياجات الأفراد، وقد يتجه جزء منها إلى التصدير، وهي تنقسم إلى صناعات حرفية فنية تحتاج إلى تدريب خاص وهي مهن متوارثة، وصناعات حرفية سلعية تنتج منتجات من السلع الأساسية مثل المخابز ومنتجات الألبان.(٣١)

أما الصناعات البيئية فتعمل على تحويل المواد الخام المحلية إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة والاستهلاك المحلي، وتنتشر في المناطق الحضرية والريفية، وتنقسم إلى صناعات منزلية وصناعات ريفية، وتعتمد الصناعات المنزلية على المهارات اليدوية وتتبع الأساليب التقليدية المتوارثة، ويغلب عليها الطابع العائلي، وتتم داخل المنزل ويقوم بها جميع أفراد الأسرة، ولا تحتاج لرأس مال كبير، ويمارسها عدد قليل من الأفراد لا يزيد عن خمس أشخاص، كأعمال الخياطة والتريكو. أما الصناعات الريفية فتقام في الريف وتعتمد على الأسلوب اليدوي، وتعتبر عاملا ثانويا بجانب الزراعة، وتدر دخلا إضافيا مثل صناعة السجاد والكليم والخوص.(٣٢)

من خلال الطرح السابق لمفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها وأنماطها، يمكن صياغة تعريف إجرائي يتفق مع الدراسة الراهنة وهو:

الصناعات الصغيرة عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية تعتمد على صغر حجم الوحدات الإنتاجية لها، وتتركز إدارتها في يد أصحابها، وتمارس في مكان صغير (ورشة أو

جزء من منزل)، وتستخدم تكنولوجيا بسيطة غير معقدة، كما أن عدد العمال بها لا يزيد عن خمسة عمال، وتعتمد على رأس مال لا يقل عن أربعة آلاف جنيه ولا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه، وتعتمد على الموارد البيئية المحلية التي توجد في نطاقها هذه الصناعات.

ثامنا: المداخل النظرية للدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من ثلاثة مداخل نظرية تتمثل في:

١- المدخل البنائي الوظيفي:

يسعى هذا المدخل إلى دراسة الخصائص التنظيمية للظاهرات الاجتماعية، وفي هذا الإطار يرى (جون ويكز) John Weeks أن الخصائص التنظيمية للقطاع غير الرسمي تؤثر بفاعلية على العلاقات المتبادلة بين هذا القطاع وتنظيم الحكومة، ويشير هيثر Heather وفيجاي Vijay إلى ثلاثة معاملات للصناعات الصغيرة هي بنية السوق والتكنولوجيا والعلاقات مع الحكومة.[٣٣]

ونظرا لأهمية هذا القطاع في استيعاب أعداد وفيرة من العمالة وتوفير فرص العمل، فيجب اتخاذ السياسات اللازمة من أجل دعم الإطار التشريعي لهذا القطاع[٣٤]، وعلى الرغم من الصعوبات الإحصائية بحصر القطاع المنظم أو غير الرسمي، إلا أن التقديرات تشير إلى حدوث زيادة هائلة في التشغيل في القطاع غير المنظم والذي تقدر طاقته على الاستيعاب بـ ٨٠% من الداخلين لسوق العمل.[٣٥] كما أنه يسهم بأكثر من ثلث الناتج القومي الإجمالي (٣٥.١% عام ٢٠٠٠).[٣٦]

وفي هذا السياق، يمثل النظام الصناعي في المجتمع أحد الأنظمة الأساسية التي يعتمد عليها توازن هذا المجتمع. كما أن الصناعة تسهم مساهمة فعالة في الوظيفة الاقتصادية للمجتمع.

ويستند الاتجاه البنائي الوظيفي في تحليله للصناعات الصغيرة إلى أنها تشكل نسقا اقتصاديا هاما يسهم في بقاء المجتمع ونموه، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم تعد الصناعة أحد روافد النسق الاقتصادي. وهذه الأنساق تقوم فيما بينها علاقات اعتماد متبادلة، فكل نسق فرعي من أنساق المجتمع يهدف إلى تحقيق وظيفة تعد مستلزما أساسيا للنسق ككل، وإذا غابت ينهار النسق ويحدث له خللا وظيفيا.[٣٧]

وفي هذا السياق تستند فكرة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة لمفهوم المعوقات الوظيفية عند (روبرت ميرتون)، حيث يهتم التحليل الوظيفي بالعلاقات المتبادلة بين الوحدات الاجتماعية، وتمثل الصناعات الصغيرة – باعتبارها تنظيما صناعيا – أحد هذه الوحدات المميزة والمكملة لعناصر البناء الاجتماعي التي ذكرها (ميرتون) ، غير أن بعض العناصر الاجتماعية أو الثقافية ليست بالضرورة وظيفية لكافة المجموعات الاجتماعية أو المجتمع بأسره، هنا يفترض (ميرتون) أن بعض الممارسات القائمة يمكن أن تكون غير وظيفية Non-functional أو

معوقة وظيفيا Dys-functional بمعنى أن مفهوم المعوقات الوظيفية يعني تلك النتائج القابلة للملاحظة، والتي تقلل من تكيف النسق أو توافقه.(٣٨)

بعبارة أخرى، فإن التنظيمات الخاصة بالصناعات الصغيرة – باعتبارها وحدات اجتماعية – قد تواجه في كثير من الأحيان بعض المعوقات التي تحول بينها وبين أدائها لوظائفها من أجل تكامل البناء الاجتماعي، وهذا ما تسعى الدراسة الراهنة إلى إبرازه.

٢- نظرية النظام العالمي:

نتجت العولمة عن عاملين أساسيين هما: التطور التكنولوجي، ومجموعة السياسيات والقرارات التي تتخذها الدول أو الحكومات كسياسات الخصخصة وقرارات إلغاء الدعم وفتح الأسواق.. الخ.(٣٩) ولا شك أن هذا التغيير في السياسات والقرارات هو ما حدث بالفعل في مجال الصناعات الصغيرة، حيث اتخذت الحكومة خطوات عديدة للتخفيف من قبضة الحكومة والقطاع العام على النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بأن يلعب دورا أكبر في التجارة الداخلية والخارجية.

وقد أثبتت هذه السياسات فاعلية كبيرة في مجال الصناعات الصغيرة، وذلك من خلال برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث يعمل بقطاع المشروعات الصغيرة والحرفية حوالي ٦٥% من إجمالي القوى العاملة في مصر.(٤٠)

وفي ذات السياق، وفي ظل مناخ العولمة أو النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بالصناعة المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية، والأسواق العالمية، اتجه الإنتاج نحو التجزئة وتفتيت الوحدات الإنتاجية إلى هياكل صغيرة تتميز بالقدرة على الإبداع والابتكار من خلال الاستقلال في اتخاذ القرارات.(٤١)

وقد استندت الحكومة إلى ثلاث سياسات في تشجيع الصناعة والتقدم الاقتصادي وهي سياسة التعريفة الجمركية وسياسة توفير الائتمان الصناعي، وسياسة الإعانات المباشرة وغير المباشرة، وعلى الرغم من الاتجاه نحو اقتصاديات السوق كان صعوديا في فترة السبعينات والثمانينات إلا أن هذه السياسات قد تعرضت للانتكاس، وهذا ينعكس على موقف الصناعات الصغيرة في مصر، فعلى الرغم من أهمية هذه الصناعات وتزايد معدلاتها، إلا أن البعض يرى أن المناخ الاقتصادي العالمي بمؤسساته المختلفة يؤثر تأثيرا سلبيا على هذه الصناعات المحلية بما فيها الصناعات الصغيرة، مما يؤدي إلى ظهور طائفة من التحديات تعوق نمو الصناعات المحلية.(٤٢)

ومن أهم التحديات التي تعوق نمو الصناعات الصغيرة:

- زيادة أسعار الفائدة ، زيادة أسعار الطاقة، زيادة أسعار المواد الخام.
- الضرائب غير المباشرة التي فرضت على المنتجات الصناعية المحلية.
- احتكار رجال الصناعة للسوق المحلي وإغفال قواعد الكفاءة الإنتاجية.

- فتح أسواق الدول الرأسمالية أمام السلع والخدمات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة، وغلق هذه الأسواق أمام الدول النامية بوضع قيود على حركة الأشخاص عبر الحدود فضلا عن عواقب انتقال التكنولوجيا للدول النامية.(٤٣)

٣- نظرية ماكس فيبر عن الإدارة البيروقراطية:

يرى (فيبر) أن الإدارة البيروقراطية تعمل على التوازن، وذلك من خلال خلق أساليب تنظيمية تبعد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج عن أساليب الاستغلال، وفي نفس الوقت تمنع الطبقة غير المالكة لهذه الوسائل من الشعور بالاستغلال، فهي إدارة تعمل من أجل مصلحة السلوك الاقتصادي العام، وبالتالي تخلق القيم العامة التي تقنع الطبقات الدنيا بالطاعة والرضا، وليس الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وبذلك يتحقق التوازن والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويبقى النظام الرأسمالي الذي يقترب من النمط المثالي المجرد.(٤٤)

وبتطبيق هذا التصور على موضوع الدراسة يتضح وجود بعض الجهات التي تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الصناعات الصغيرة والدولة، وهي الصندوق الاجتماعي وكذا جمعية تنمية المجتمع بمجتمع الدراسة وهي الجهات التي تمنح القروض لأصحاب المشروعات الصغيرة، حيث يمنح الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضا لجمعية تنمية المجتمع بالقرية – محور الدراسة الميدانية – وذلك بفائدة ١٠%، ثم تمنح هذه الجمعية أصحاب المشروعات الصغيرة بالقرية قروضا بفائدة ١٢.٥%.

وفي ظل هذه المنظورات الثلاثة يمكن التطرق للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة.

تاسعا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة

١- التحديات الاجتماعية للصناعات الصغيرة:

ترتبط التحديات الاجتماعية للصناعات الصغيرة بطبيعة وخصائص المشتغلين بها ومن هذه الخصائص:

- الرغبة القوية في الإبقاء على القديم والحفاظ على طابع خاص يميزهم عن غيرهم من العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، حيث يعتبرون خبرتهم حكرا عليهم وعلى أولادهم وذويهم.
- سيطرة الأمية على معظم العاملين بالصناعات الصغيرة، سواء كانت أمية تتعلق بالقراءة والكتابة، أو أمية مهنية تتعلق بالفن التكنولوجي والتقنيات الحديثة المتصلة بكل نمط صناعي على حدة.(٤٥)
- عدم الفصل بين المشروع وصاحبه حتى لا يحتسب صاحب العمل أجرا لنفسه نظير عمله، ويعتبر كل ما يحصل عليه من إيراد ربحا من المشروع بصرف النظر عن القواعد والأسس الاقتصادية السليمة.

- عـدم الانفتـاح علـى المجتمـع بمعنـى الفرديـة والاعتماد على الذات في حل المشكلات التي تصادفهم وخاصة المادية منها.

- اقتصـــار النشـــاط الاقتصـــادي علـــى تلبيـــة احتياجـــات العامـــل بالصـــناعات الصـــغيرة الضرورية، وهـي فـي العـادة احتياجـات أقاربـه الـذين يقـوم بإعـالتهم، وبـذلك نجـد أن العامـل يسـتجيب لأي زيـادة فـي الـدخل بخفض الجهد الاقتصـادي المبـذول ورفـع قـيم الجهـد، ومثـال ذلك العامل الذي يعمل لمدة محدودة ويحصل على أجر مرتفع ، ثم يأخذ راحة لعدة أيام حتى يحتاج المال فيعود مرة أخرى للعمل.(٤٦)

- التنشئة المهنية للمشتغلين بالصناعات الصغيرة، فغالبية هذه الصناعات تعد مهنا متوارثة يرثها الأبنـاء عن الآباء والأجداد، وفـي هذا السياق يشير مفهوم أسلوب الحياة المكتسب Habitus في أحد مستوياته إلى أسلوب الحياة الذي يكونه الأفـراد مـن انـدماجهم فـي العـالم الاجتمـاعي، وتبـرز خـلال ذلـك عمليـات القـدرة علـى الـتعلم والإبداع والتكيف والتأقلم المعتمد على الذكاء، وهنـا يشـير (دوركـايم) إلـى أن مـا ندرجـه تحـت مسمى التحضر، إنما ينتمي إلى كل ما اكتسبه الفـرد مـن المجتمـع الـذي يعـيش فيـه، فـالتطبع يشبه المعلومات الوراثية الضرورية لإنتاج العالم الاجتمـاعي، بالإضـافة إلـى ذلـك فعلاقـة الفاعـل بالعـالم الاجتمـاعي تـتم رؤيتهـا بشـكل دائـري، حيـث أن المجتمـع يخلـق الفاعـل الاجتمـاعي الذي يعيد بدوره خلق المجتمع.(٤٧)

وإذا كانـت التنشـئة المهنيـة تشـمل التفاعـل الـذي يضم مختلف السلوكيات الفردية والاجتماعية، فإن الثقافة المهنية تعد نتاجا لتراكم تاريخي يعيش عبر أجيال عديدة، ويضيف كل جيل إليها ويلغي منها، ومـن ثـم تختلـف المجتمعـات مـن حيـث امتلاكهـا لنسـق ثقافي وحضـاري قـادر وفعـال. ومـن ناحيـة أخرى فإن كل جماعـة مهنيـة تشكل هذا التفاعل حسب قوالبها الخاصـة، وتضبط سلوكياته وتدفعه في اتجاهات محددة.(٤٨)

وفـي هـذا الخصـوص تتجلـى عمليـات التنشـئة المهنيـة فـي مجـال الصـناعات الصـغيرة، حيـث يعمل بها أقارب العامل وذويه في سنوات عمرية مبكرة، فيتعلم ويبدع في المهنـة منـذ صـغره، وقد يعد نمط معين من الصناعات عملا أساسيا للقائم به أو قد يتخذه عملا إضافيا أو احتياطيا.

٢- التحديات الاقتصادية للصناعات الصغيرة:

تتنـوع التحـديات الاقتصـادية للصـناعات الصـغيرة فـي الـدول الناميـة ومنهـا مصـر، وهـي معوقـات تتعلـق بالتمويـل، والتسـويق، وانخفـاض الإنتاجيـة، العمالـة. إضـافة إلـى المشـكلات الإجرائيـة التـي تتعلق بالتعامل مع الأجهزة الحكومية.

أ- التمويل:

تحتاج المشروعات الصغيرة إلى رأس المال اللازم لتمويل نشاطها الإنتاجي، سواء لشراء احتياجاتها من المواد الخام أو المواد النصف مصنعة، بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام لتلبية احتياجاتها من الأصول الثابتة من الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإحلال والتجديد.(٤٩) ولا

شك أن عدم توفر التمويل الكافي لتلبية هذه الاحتياجات، يشكل عائقا أمام انطلاق هذه المشروعات.

وتتمثل المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة فيما يلي:

- الضآلة النسبية لحجم القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة، وتركزها في القروض القصيرة الأجل (قروض استهلاكية وليست إنتاجية).[٥٠]
- تعقد الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وذلك لصغر حجم المشروعات الصغيرة، وقلة ما تقدمه من ضمانات، وكذا ارتفاع درجة المخاطر بها، وضعف خبرة أصحابها في مجال الأعمال.[٥١] وخاصة مع الجهات المانحة للقروض كجمعية تنمية المجتمع.
- عدم توافر الوعي المصرفي لدى أرباب الصناعات الصغيرة، وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك[٥٢].

ب- التسويق:

تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات الاقتصادية بصفة عامة، لأنها تفتقر إلى التمويل والثبات مقارنة بالمشروعات الضخمة، وبمعنى آخر، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من تعرض نشاطها الاقتصادي للهزات والسقوط، وعلى ذلك فهي تضطر إلى تعديل مسارها وتكيف نفسها طبقا للظروف المحيطة بها، في حين أن الصناعات الضخمة يكون لها من القوة والقدرة ما يمكنها من السيطرة على ظروف السوق إلى حد ما.[٥٣]

وتتركز المعوقات التسويقية في جانبين الأول: صعوبة الحصول على المواد الخام بالكميات والأسعار المناسبة، أما الثاني فيتعلق بصعوبة تسويق المنتجات بالأسعار المناسبة.

الجانب الأول: صعوبة الحصول على الخامات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم القدرة على المنافسة في السوق. إضافة إلى عدم قدرة الوحدات الصناعية الصغيرة على الحصول على إذن استيراد للخامات أو المعدات للمشروعات التي تحتاج إلى خامات مستوردة كالأخشاب والنحاس والجلود وورق الذهب والجمالكة والخيرزان. الأمر الذي يؤدي إلى وجود سوق سوداء تباع فيها هذه الخامات بأسعار مرتفعة.[٥٤]

الجانب الثاني: يتعلق بصعوبة التسويق، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- سوء الحالة الاقتصادية لبعض أفراد المجتمع في فترات معينة من العام، يقل فيها الإقبال على شراء السلع والمنتجات من الصناعات الصغيرة، حيث يوجهون دخولهم لإشباع احتياجات أسرهم الغذائية والصحية والتعليمية خاصة في فترة الدراسة. الأمر الذي ينعكس عل تسويق هذه الصناعات وخاصة مع قلة الطلب عليها.

- عـدم وجـود خبـرة كافيـة ومتوازنـة بالأنشـطة الرئيسـية اللازمـة لتشـغيل المشـروع وهـي الأنشـطة التسـويقية والشـرائية والماليـة والإنتاجية الخاصة بالمشروع الصغير، فكل مشروع صغير يحتاج إلى تسويق منتجاته وخدماته، ومعرفة رغبات عملائه.(٥٥)
- اعتماد الصناعات الصغيرة على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما قد يجبرها على قبول شروط تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات.
- إنتاج سلع غير مرغوب فيها دون دراسة لاحتياجات السوق الفعلية مما يؤدي إلى ركودها.
- عدم اهتمام الشركات التجارية بتسويق منتجات المصانع الصغيرة، نظرا لضآلة الطلب عليها.
- المنافسة التي تواجهها الصناعات الصغيرة من جانب السلع المستوردة.

وفي هذا السياق، وفي ظل سياسات العولمة واعتماد معظم الدول على برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المنظمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ارتفعت التكاليف المحلية بنسب هائلة تتراوح ما بين ١٠٠%، ٢٠٠% ، وبالتالي فإن المنتجين المحليين يفشلون في نقل عبء هذه الزيادة في التكاليف على عاتق المستهلك المحلي. ومن هنا تواجه مبيعاتهم بأسواق كاسدة، الأمر الذي يضطرهم إلى تعطيل جانب من طاقاتهم الإنتاجية، وما يتبع ذلك من طرد العمالة.(٥٦)

وفي ظل هذه السياسات أيضا يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية بتحديات كبرى أمام المنافسة داخل السوق الداخلي والخارجي، واتجاه المستهلك نحو السلع الأجنبية مثلما يحدث الآن من إغراق السوق المحلي بالمنتجات الصينية والآسيوية عموما، الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على المنتجين المحليين، ومن ثم أعداد العمالة المحلية.(٥٧) كل ذلك نتيجة فتح الأسواق الداخلية للمنتجات الأجنبية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرة، مما ترتب عليه ضيق نطاق حجم سوق الصناعات الصغيرة بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يمكن أن يتم تصريف منتجاتها فيها.(٥٨)

ج- العمالة:

يعد نقص العمالة المدربة من أهم التحديات التي يواجهها قطاع الصناعات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى:

- عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية بصفة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة.
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمشروعات الجديدة أدى إلى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل فيها إلى المجالات التي تعرض لها أجورا أعلى، مما أدى إلى حرمان قطاع الصناعات الصغيرة من العمالة الماهرة.(٥٩)
- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفني والتدريب المهني، وذلك لاعتماده حاليا وبصورة كاملة على الدول، بالإضافة إلى ندرة

وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص في المجال الإنتاجي.[٦٠]

د- الضرائب والرسوم:

يعاني كثير من أصحاب الصناعات الصغيرة من ارتفاع الضرائب نظرا لطبيعة القائمين على هذه الصناعات، فهم غالبا لا يعتمدون عل دفاتر حسابية منظمة، فضلا عن أن هذه الضرائب لا تراعي التغيرات التي تحدث في أسعار المواد الخام، مما قد يؤدي إلى حرمان المجتمع من بعض الوحدات الصناعية المنتجة.[٦١] بالإضافة إلى زيادة رسوم وأسعار الخدمات الحكومية (المرافق العامة والنقل والمواصلات) من ناحية، والضرائب غير المباشرة التي فرضت على المنتجات الصناعية المحلية .[٦٢]

ويتضح من خلال الطرح السابق للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة أن هناك مشكلات خاصة بالقائمين على هذه الصناعات من خلال خصائصهم الاجتماعية، ومشكلات تتعلق بطبيعة هذه الصناعات من الناحية الاقتصادية، ومشكلات تتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية التي توجد في سياقها الصناعات الصغيرة. الأمر الذي يتطلب ضرورة النظر لهذه التحديات كمنظومة متكاملة متعددة الجوانب، وهو ما ستوضحه الدراسة الميدانية. مما يسهم في التحليل الأخير في طرح رؤية سوسيولوجية للتغلب على هذه التحديات من جانب القائمين عليها والعاملين بها من ناحية، ومن جانب الدولة من ناحية أخرى.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

أولا: إجراءات الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية على عينة قوامها ١٥٠ مبحوث من العاملين بمجالات الصناعات الصغيرة بقرية طوخ الأقلام – مركز السنبلاوين – محافظة الدقهلية، وتقع هذه القرية في الجنوب الغربي لمدينة السنبلاوين على مسافة ٢ كيلومتر من السنبلاوين، و ٢٠ كيلو متر من المنصورة ، و ١١٠ كيلومتر من مدينة القاهرة، ويبلغ عدد السكان بها ٢٠.٠٠٠ نسمة.[٦٣] وقد تم اختيار هذه القرية نظرا لانتشار العديد من الصناعات الصغيرة بها في مجالات مختلفة كالنجارة، والخياطة، والحدادة، ومنتجات الألبان، صناعة الكليم، وصناع الأقفاص، وصناعة الأحذية، مضارب الأرز.

جمعية تنمية المجتمع المحلي بطوخ الأقلام:

أنشأت الجمعية عام ١٩٥٤ تحت اسم الجمعية الإسلامية لمساعدة الفقراء، ثم تطورت الجمعية بما يتلاءم مع احتياجات البيئة، وأعيد إشهارها تحت اسم جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية طوخ الأقلام عام ١٩٦٦، والجمعية منشاة على مساحة قدرها ٢ فدان ، وأهم أنشطتها دار الحضانة، مكتبة الطفل، مركز تدريب الفتيات (تفصيل وأشغال يدوية)، مركز تدريب النجارة، منحل الجمعية.

وتقوم الجمعية بتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة للراغبين حيث يتم تنفيذ مشروعات تقدر بحوالي

١٥.٠٠٠جنيه مصري، وفي عام ٢٠٠١ ثم تنفيذ بعـض المشـروعات، وبلـغ إجمـالي القـروض المنصـرفة مليـون و ١٠٠ ألـف جنيـه، وفـي عـام ٢٠٠٤ قامـت الجمعيـة بتنفيـذ مشـروعات مـن الصندوق الاجتماعي متناهية الصغر لعدد ٦٧٥ حالة.

وفي ذات السياق فإن جمعية تنمية المجتمع تحصل على قرض من الصندوق الاجتماعي بفائدة ١٠% وتحصل الجمعية على ٢.٥% فائدة، وتقوم الجمعية بمنح العاملين في مجالات الصناعات الصغيرة قروضا مباشرة بفائدة ١٢.٥%"، وبذلك فإن الجمعية تحصل على ٢.٥% مقابل الإجراءات الإدارية للعاملين.

وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية بالاستعانة بأداة الاستبيان، والذي تضمن عددا من المحاور الهامة كالبيانات الأولية، والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة، وسوف يتم تحليل البيانات الناجمة عن الدراسة الميدانية والتعليق عليها سوسيولوجيا. وقد استعانت الدراسة ببعض التحليلات الإحصائية مثل (كا٢) لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

ثانياً : الخصائص الأساسية للمبحوثين :

أسفرت المقابلات مع المبحوثين عن وجود بعض الخصائص العامة لهم، ومن المؤكد أن مثل هذه الخصائص سوف تساعدنا عند تحليل بعض معطيات الدراسة ومحاولة تفسيرها وتحليلها.

جدول رقم (١)

توزيع المبحوثين وفقاً للسن

السن	ك	%
٢٠ – ٢٥	١٧	١١.٣
٢٦ – ٣٠	٣٣	٢٢
٣١ – ٣٥	٣٢	٢١.٤
٣٥ فأكثر	٦٨	٤٥.٣
المجموع	**١٥٠**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يقعون في الفئة العمرية ٣٥ سنة فأكثر، وذلك بنسبة ٤٥.٣% يليهم من يقعون في الفئة العمرية (٢٦ – ٣٠) وذلك بنسبة ٢٢% ثم جاءت الفئة العمرية (٣١–٣٥) بنسبة ٢١.٤% ، وربما يدل ذلك على أن غالبية العاملين بالصناعات الصغيرة من أرباب الأسر. ثم جاء في الترتيب المقبلون على الزواج أو من هم في مرحلة الإعداد للزواج.

جدول رقم (٢)

توزيع المبحوثين طبقاً للنوع

النوع	ك	%
ذكر	١٣٥	٩٠
أنثى	١٥	١٠
المجموع	**١٥٠**	**١٠٠**

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين من الذكور وذلك بنسبة ٩٠% ، وربما يشير ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة يعمل بها الذكور أكثر من الإناث اللاتي لم تتجاوز نسبتهن

١٠% وقد تنحصر هذه النسبة في بعض المهن التي تمتهنها الإناث.

جدول رقم (٣)

توزيع المبحوثين وفقاً للديانة

الديانة	ك	%
مسلم	١٥٠	١٠٠
مسيحي	–	–
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن المبحوثين في مجتمع الدراسة من المسلمين وذلك بنسبة ١٠٠%.

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة تبعاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٢٧	١٨
متزوج	١١٥	٧٦.٧
أرمل	٥	٣.٣
مطلق	٣	٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين من المتزوجين ، وذلك بنسبة ٧٦.٧% يليها نسبة غير المتزوجين ١٨% ، وقد يتفق ذلك مع البيانات الخاصة بالسن فغالبية المبحوثين من أرباب الأسر .

جدول رقم (٥)

توزيع المبحوثين وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
أمي	٣٦	٢٤
يقرأ ويكتب	٦٠	٤٠
متوسط	٣٦	٢٤
جامعي	١٨	١٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين ممن يقرؤون ويكتبون، وذلك بنسبة ٤٠% وربما يدل ذلك على أن هذه المهن متوارثة تعمل بها الأجيال المتعاقبة ، أما الحاصلون على مؤهل متوسط فجاءت نسبتهم ٢٤% ، ويدل ذلك على أن المتعلمون أيضاً يعملون بهذه المهن نظراً لاعتبارات تتعلق بالواقع الاجتماعي كالبطالة والفقر وصعوبة وجود فرص عمل.

جدول رقم (٦)

توزيع المبحوثين حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	ك	%
كليم	١١	٧.٣
نجارة	٣٩	٢٦
حدادة	٣٥	٢٣.٣
منتجات ألبان	٣٠	٢٠
خياطة	٢٣	١٥.٣

صناعة أقفاص	٤	٢.٧
منحـل	٣	٢
مضارب أرز	٥	٣.٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى تنوع أنماط الصناعات الصغيرة في مجتمع البحث ، كما يشير أيضاً إلى أن غالبية الصناعات تتركز في النجارة والحدادة وذلك بنسبة ٢٦% ، ٢٣.٣% على التوالي ، يليها صناعة منتجات الألبان وذلك بنسبة ٢٠% ، ثم الخياطة بنسبة ١٥.٣% ، أما صناعة الكليم فاحتلت نسبة ٧.٣% فقط ، وربما يرجع ذلك إلى تأثر هذه الصناعة بظهور السجاد والموكيت وانتشارهما بأسعار رخيصة ، وقد ضم الجدول أيضاً صناعات أخرى مثل صناعة الأقفاص ومضارب الأرز والمناحل. وجمعيها صناعات تعتمد على البيئة ومواردها مما أضفى عليها هذا التنوع.

جدول رقم (٧)

توزيع المبحوثين وفقاً للدخل

الدخل	ك	%
أقل من ٢٠٠ جنيه	٣٠	٢٠
٢٠١ – ٢٥٠ جنيه	٣٧	٢٤.٧
٢٥١ – ٣٠٠ جنيه	٢٧	١٨
٣٠٠ جنيه فأكثر	٥٦	٣٧.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يصل دخلهم إلى ٣٠٠ جنيه فأكثر وذلك بنسبة ٣٧.٣% مما يدل على أن بعض هذه الصناعات تحقق ربحاً لأصحابها ، بالقدر الذي يمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، يليهم نسبة من يحصلون على ٢٠١-٢٥٠ جنيه وهي ٢٤.٧% ثم من يحصلون على ٢٥١-٣٠٠ جنيه بنسبة ١٨%. وربما يشير ذلك إلى تضاؤل دخول عينة الدراسة نظراً لقلة العائد من بعض هذه الصناعات بالقدر الذي قد لا يكفي الاحتياجات المعيشية.

جدول رقم (٨)

توزيع المبحوثين وفقاً لمدة مزاولة النشاط

مدة النشاط	ك	%
أقل من سنة	٢٠	١٣.٣
٢ : ٥ سنوات	١٨	١٢
٦ : ٩ سنوات	١٥	١٠
٩ : ١٢ سنة	٢٥	١٦.٧
١٢ سنة فأكثر	٧٢	٤٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يمارسون مهن الصناعات الصغيرة المتنوعة الأنماط منذ حوالي ١٢ سنة فأكثر ، وذلك بنسبة ٤٨% أي ما يقرب من نصف العينة ، يليها نسبة من يعملون بها منذ ٩-١٢ سنة وهي ١٦.٧%. وقد يدل ذلك على أن العاملين بهذه

الصناعات قد قضوا سنوات عديدة في ممارسة هذه المهن بفعل عامل التعلم منذ الصغر ، وقد يتضح من ذلك عامل الوراثة في المهن من الآباء والأجداد. أما من يزاولون هذه المهن منذ عهد قريب فجاءت نسبتهم ١٣.٣% ، ١٢% ، ١٠% وهم عادة الأجيال الجديدة التي لم توفق في الحصول على فرصة عمل ورأت في العمل في مهن الآباء ملاذاً لها وحصنا من البطالة.

جدول رقم (٩)

توزيع المبحوثين حسب مكان العمل

مكان العمل	ك	%
في نفس المنزل	٣٣	٢٢
في محل	٦٩	٤٦
عند أشخاص آخرين	٤٨	٣٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يمارسون مهنهم في محل وذلك بنسبة ٤٦% وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية الصناعات الصغيرة تتحدد في النجارة والحدادة وهي ما يتطلب العمل بها وجود محلات خاصة ، أما من يعملون لدى الغير فجاءت نسبتهم ٣٢% ، ثم نسبة من يعملون في نفس المنزل ٢٢% .

جدول رقم (١٠)

مدى ملاءمة المكان مع طبيعة العمل

ملاءمة المكان مع طبيعة العمل	ك	%
نعم	٩٧	٦٤.٧
إلى حد ما	٤١	٢٧.٣
لا	١٢	٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين قد أكدوا على ملاءمة مكان العمل لطبيعة أعمالهم وذلك بنسبة ٦٤.٧% ، يليهم نسبة ٢٧.٣% يرون أن هذه الملاءمة إلى حد ما ، في حين أشار ٨% فقط إلى عدم ملاءمة مكان العمل مع طبيعة أعمالهم ، وربما يشير ذلك إلى مهن معينة كصناعة الكليم ، الأقفاص ، منتجات الألبان التي عادة ما تكون في نفس المنزل الذي يقطن به المبحوث.

جدول رقم (١١)

توزيع المبحوثين وفقاً لوجود عمل آخر

مدى وجود عمل آخر	ك	%
نعم	٤٢	٢٨
لا	١٠٨	٧٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين ليس لديهم عمل آخر غير نمط الصناعة التي يقومون بها وذلك بنسبة ٧٢% ، في حين أشارت نسبة ٢٨% أن لديهم عمل آخر. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أنه على الرغم من وجود عمل آخر لدى البعض إلا أنهم يعملون بالصناعات الصغيرة كعمل إضافي وذلك سعياً وراء تحسين فرص الحياة لهم ولذويهم.

جدول رقم (١٢)

توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

نوع العمل	ك	%
حكومي	٣٠	٧١.٤
خاص	١٢	٢٨.٦
المجموع	٤٢	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن بعض المبحوثين لديهم عمل آخر غير المهنة التي يعملون بها ، أشارت منهم نسبة ٧١.٤% إلى أنهم يعملون في وظائف حكومية ، في حين أشارت نسبة ٢٨.٦% منهم إلى العمل في القطاع الخاص ويدل ذلك على التمسك بنمط الصناعات الصغيرة كعمل مكمل للعمل الأساسي لدى بعض المبحوثين.

جدول رقم (١٣)

توزيع المبحوثين حسب مدى التفكير في المشروع

سبب إقامة المشروع	ك	%
أزود دخلي	٧٨	٥٢
مهنة متوارثة	٣١	٢٠.٧
مشروع خاص بي	٤١	٢٧.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يعملون بالصناعات الصغيرة بأنماطها المختلفة سعياً وراء زيادة الدخل سواءً كانت عملاً أساسياً أو عملاً إضافياً، وذلك بنسبة ٥٢% يليهم من يعملون بهذه الصناعات كمشروع خاص بهم وذلك بنسبة ٢٧.٣% ، وأخيراً جاءت نسبة ٢٠.٧% لتؤكد أن سبب العمل في هذه الصناعات أنها مهنة متوارثة.

جدول رقم (١٤)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لوجود شركاء في المشروع

وجود شركاء في المشروع	ك	%
نعم	٣٨	٢٥.٣
لا	١١٢	٧٤.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين ليس لديهم شركاء في المشروع وذلك بنسبة ٧٤.٧%، في حين أشارت نسبة ٢٥.٣% إلى أن لديهم شركاء في المشروع .

ثالثاً : التحديات الاجتماعية للصناعات الصغيرة :

جدول رقم (١٥)

توزيع المبحوثين حسب مساعدة الزوجة في العمل

مساعدة الزوجة	ك	%
نعم	١٤	٩.٣
لا	١٣٦	٩٠.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين ونسبتهم ٩٠.٧% لا تساعدهم زوجاتهم في العمل، في حين أشارت نسبة ٩.٣% إلى مساعدة الزوجة ، وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية الصناعات الصغيرة بمجتمع الدراسة كالنجارة والحدادة تتطلب أيدي عاملة من الذكور وليس الإناث.

جدول رقم (١٦)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لوجود علاقة بين التعليم وممارسة المهنة

التعليم والمهنة	ك	%
نعم	٣٩	٢٦
لا	١١١	٧٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يرون أنه ليست هناك علاقة بين التعليم وممارسة نمط معين من الصناعات الصغيرة وذلك بنسبة ٧٤% ، وربما كان ذلك بسبب اعتبارات كتوارث المهنة وتعلمها في مرحلتي الطفولة والشباب من الآباء والأجداد ، في حين جاءت نسبة ٢٦% لترى ضرورة وجود علاقة بين التعليم والمهنة، وفي ذلك أكثر من دلالة الأولى: غياب وعي العاملين بالصناعات الصغيرة بأهمية التدريب الفني المتخصص والإدارة العلمية السليمة، والثانية: أن مخرجات نظام التعليم أبعد ما تكون عن الحاجات الفعلية لسوق العمل في هذا المجال.

جدول رقم (١٧)

توزيع المبحوثين حسب رؤيتهم لمدى اعتبار مهنتهم متوارثة

المهنة متوارثة	ك	%
نعم	٩٥	٦٣.٣
لا	٥٥	٣٦.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين أكدوا على أن المهنة متوارثة عبر الأجيال وذلك بنسبة ٦٣.٣% ، في حين أكد ٣٦.٧% منهم على أن الصناعات الصغيرة التي يعملون بها غير متوارثة ، وإنما جاء عملهم بها باختيارهم ويعبر ذلك عن دور التنشئة المهنية في مزاولة الأنماط المتباينة من الصناعات الصغيرة.

جدول رقم (١٨)

توزيع المبحوثين حسب تطويرهم لمهنهم

تطوير المهنة	ك	%
كما هي	١٠٩	٧٢.٧
أجدد فيها	٤١	٢٧.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين لا يحاولون تطوير مهنهم وذلك بنسبة ٧٢.٧% ، في حين أشارت نسبة ٢٧.٣% إلى محاولة التجديد فيها وإدخال أساليب حديثة عليها، وربما يشير ذلك إلى الطابع التقليدي الذي يضفي على هذه الأنماط من الصناعات.

جدول رقم (١٩)

العلاقة بين الحالة التعليمية وتجديد وتطوير المهن

التجديد والتطوير / الحالة التعليمية	كما هي	تم تحديدها وتطويرها	إجمالي
أمي	٣٦	–	٣٦
يقرأ ويكتب	٦٠	–	٦٠
متوسط	١٣	٢٣	٣٦

جامعي	–	١٨	١٨
المجموع	١٠٩	٤١	١٥٠

كا^{2} = (١٠٧.٩) عند درجة حرية (٣) ومستوى معنوية (٠.٠١)

يوضح الجدول السابق أن كا^{2} المحسوبة أكبر من كا^{2} الجدولية ، مما يؤكد وجود علاقة بين الحالة التعليمية والتجديد والتطوير في المهنة ، ويتفق ذلك مع الخصائص الاجتماعية للعاملين بالصناعات الصغيرة فغالبيتهم ممن يقرؤون ويكتبون ، وتغلب عليهم النظرة التقليدية والحفاظ على المهنة كما تركها الآباء والأجداد إضافة إلى أن تطويرها وتجديدها قد يتطلب تكلفة مالية مرتفعة لا تتوافر لديهم.

جدول رقم (٢٠)

توزيع المبحوثين طبقاً لنظرة المجتمع لمهنهم

نظرة المجتمع	ك	%
نظرة دونية	٣٣	٢٢
نظرة عادية	٦٤	٤٢.٧
نظرة احترام	٥٣	٣٥.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يرون أن المجتمع ينظر لمهنهم نظرة عادية وذلك بنسبة ٤٢.٧%، يليها نسبة من يرون أن المجتمع ينظر لمهنهم نظرة احترام وذلك بنسبة ٣٥.٣%، وأخيراً جاءت نسبة من يقرون بالنظرة الدونية لمهنهم حوالي ٢٢% ، ويدل ذلك على نظرة أفراد المجتمع للصناعات الصغيرة على أنها مهناً عادية كأي مهن أخرى.

رابعـــاً : التحـــديات الاقتصـــادية للصـــناعات الصغيرة :

جدول رقم (٢١)

توزيع المبحوثين حسب تمويل المشروع

من يمول المشروع	ك	%
على نفقتي الخاصة	٨٩	٥٩.٣
مساعدة بعض الأقارب والأصدقاء	٢٤	١٦
قرض من جمعية تنمية المجتمع بالقرية	٣٧	٢٤.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يمولون مشروعاتهم على نفقاتهم الخاصة وذلك بنسبة ٥٩.٣%، يليها نسبة من يحصلون على قروض من جمعية تنمية المجتمع وذلك بنسبة ٢٤.٧%، حيث أن هذه الجمعية تحصل على قرض من الصندوق الاجتماعي بحيث تكون الفائدة التي يحصل عليها الصندوق ١٠% وتحصل الجمعية على ٢.٥% فائدة ، ويتم تعامل راغبي الحصول على قروض مع الجمعية مباشرة بفائدة

١٢.٥% وبـذلك تحصـل الجمعيـة علـى ٢.٥% مقابل الإجراءات الإدارية.

جدول رقم (٢٢)

العلاقة بين طبيعة النشاط وتمويل المشروع

التمويل / طبيعة النشاط	على نفقتي الخاصة	مساعدة بعض الأقارب	قرض من جمعية تنمية المجتمع بالقرية	إجمالي
كليم	١	١	٩	١١
نجارة	٢٧	٤	٨	٣٩
حدادة	٢٧	٢	٦	٣٥
منتجات ألبان	٣	١٥	١٢	٣٠
خياطة	٢١	١	١	٢٣
صناعة أقفاص	٤	–	–	٤
منحل	٣	–	–	٣
مضارب أرز	٣	١	١	٥

كا^{٢} = (٧٨.٠٥) عند درجة حرية (١٤) ومستوى معنوية (٠.٠١)

كا^{٢} المحسوبة أكبر من كا^{٢} الجدولية مما يؤكد وجود علاقة بين طبيعة النشاط وكيفية تمويل المشروع ، حيث يعرض نمط الصناعات الصغيرة طريقة معينة لتمويله وفقاً لطبيعة ومتطلبات إقامته وإنشائه ، فبعض المشروعات الصغيرة تحتاج إلى قروض في حين لا تحتاج مشروعات أخرى لها.

جدول رقم (٢٣)

مدى كفاية القرض لتدعيم المشروع

هل القرض كافي	ك	%
نعم	١٦	٤٣.٢
لا	٢١	٥٦.٨
المجموع	٣٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين الذين يحصلون على قروض من جمعية تنمية المجتمع يؤكدون على أن القرض غير كاف لتدعيم أو إقامة مشروعاتهم الصغيرة وذلك بنسبة ٥٦.٨ ، ذلك أن غالبية هذه القروض ذات طابع استهلاكي وليس إنتاجي ، فقيمتها لا تتعدى ثلاثة أو أربعة آلاف جنيه .

جدول رقم (٢٤)

توزيع المبحوثين حسب وجود مشكلات في الحصول على القرض

مشكلات الحصول على القرض	ك	%
نعم	٢٤	٦٤.٩
لا	١٣	٣٥.١
المجموع	٣٧	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين الحاصلين على قروض من جمعية تنمية المجتمع يجدون صعوبات في الحصول على هذه القروض وذلك بنسبة ٦٤.٩% ، حيث أن من متطلبات الحصول على قرض وجود ترخيص للمشروع أو للآلات ، وللحصول على التراخيص يتطلب الأمر وجود المشروع أو الآلة التي سيرخص لها أولاً مما

يشكل صعوبات أمام راغبي الحصول على القرض، كما قد يتطلب الأمر أيضاً الحصول على ضمانات ، على جانب آخر أشارت نسبة ٣٥.١% من الحاصلين على قروض أنه لا توجد لديهم مشكلات في الحصول عليها.

جدول رقم (٢٥)

توزيع المبحوثين وفقاً لمدى ملاءمة مدة سداد القرض

مدى ملاءمة مدة سداد القرض	ك	%
نعم	١١	٢٩.٧
لا	٢٦	٧٠.٣
المجموع	٣٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين الحاصلين على قروض يؤكدون على ملاءمة المدة المسموح بها لسداد القرض وذلك بنسبة ٧٠.٣%، في حين أشارت نسبة ٢٩.٧% إلى عدم ملاءمة المدة المتاحة مع سداد القرض ، وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية القروض يتم سدادها شهرياً ماعدا بعض القروض التي يتم سدادها أسبوعياً وفقاً لطبيعة المشروع وذلك كما في حالة صناعة منتجات الألبان وتربية الدواجن وبيعها.

جدول رقم (٢٦)

توزيع المبحوثين طبقاً لمدى وجود عمال في المشروع

لديك عمال في المشروع	ك	%
نعم	١٠٢	٦٨
لا	٤٨	٣٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين العاملين في مجالات الصناعات الصغيرة لديهم أيدي عاملة وذلك بنسبة ٦٨% ، في حين أشارت نسبة ٣٢% إلى عدم وجود أيدي عاملة لديهم. وقد يكون ذلك بسبب طبيعة الصناعات بالقرية – مجال الدراسة الميدانية – حيث تتركز الصناعات بها في النجارة والحدادة ومنتجات الألبان وهو ما يتطلب وجود أيدي عاملة. أما الصناعات الأخرى فقد يعتمد المبحوث على ذاته في إقامتها خاصة وأن هناك مشكلة في الأيدي العاملة ، حيث أقر المبحوثون أن العمال يتم تعليمهم في المشروع ثم يتركونه ولا يستمرون فيه.

جدول رقم (٢٧)

توزيع عينة الدراسة حسب تسويق المنتجات

كيفية تسويق المنتجات	ك	%
في نفس القرية	٧٨	٥٢
في بعض القرى المجاورة	٢٦	١٧.٣
عن طريق بعض التجار وتوزيعها في محافظات أخرى	٤٦	٣٠.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يسوقون منتجاتهم في نفس القرية وذلك بنسبة ٥٢%

، وهناك من يسوقونها في القرى المجاورة بنسبة ١٧.٣%، وأخيراً هناك نسبة ٣٠.٧% يسوقون منتجاتهم عن طريق بعض التجار الذين يقومون بدورهم بتوزيعها في محافظات أخرى ، ولعل ذلك يرتبط بطبيعة الصناعات بالقرية – مجال الدراسة الميدانية – فصناعة الكليم مثلاً ليس له سوق بالقرية نظراً لارتفاع أسعاره ، حيث يأخذه التجار من القائمين بصناعته ويبيعونه للسياح، وهناك أنواع من الخيوط والأصواف باهظة الثمن يتم إدخالها في صناعة الكليم بغرض تسويقها للسياح في القرى السياحية.

جدول (٢٨)

العلاقة بين نوع النشاط وتسويق المنتجات

النشاط / التسويق	في نفس القرية	في بعض القرى المجاورة	بعض التجار في محافظات أخرى	إجمالي
صناعة كليم	٢	١	٨	١١
نجارة	٢٠	٧	١٢	٣٩
حدادة	٢٢	٦	٧	٣٥
منتجات ألبان	١٥	٥	١٠	٣٠
خياطة	١١	٥	٧	٢٣
صناعة أقفاص	٣	١	–	٤
منحل	٢	–	١	٣
مضارب أرز	٣	١	١	٥
المجموع	٧٨	٢٦	٤٦	١٥٠

كا^2 (١٤.٣) عند درجة حرية (١٤) ومستوى معنوية (٠.٠٥).

كا^2 المحسوبة أقل من كا^2 الجدولية مما ينفي وجود علاقة بين نوع النشاط وبين كيفية تسويق المنتجات، حيث تسوق منتجات الصناعات الصغيرة في أماكن مختلفة سواء في نفس القرية أو في بعض القرى المجاورة أو عن طريق بعض التجار بغض النظر عن أنماطها وأنواعها.

جدول رقم (٢٩)

توزيع المبحوثين وفقاً لمدى وجود صعوبات في تسويق المنتجات

مدى وجود صعوبة في تسويق المنتجات	ك	%
نعم	٩٨	٦٥.٣
لا	٥٢	٣٤.٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يجدون صعوبة في تسويق منتجاتهم وذلك بنسبة ٦٥.٣% ، في حين أشارت نسبته ٣٤.٧% إلى عدم وجود صعوبات في التسويق ، ولعل ارتفاع نسبة من يجدون صعوبات يرجع بالدرجة الأولى إلى سوء الحالة الاقتصادية للعديد من أفراد القرية خاصة وأن الغالبية يسوقون منتجاتهم في نفس القرية. حيث يحجم العديد من أرباب الأسر عن شراء بعض المنتجات في شهور معينة خاصة

شهور الدراسة رغبة منهم في توفير دخولهم لأبنائهم في مرحلة الدراسة والدروس الخصوصية.

جدول رقم (٣٠)

توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الصعوبات

طبيعة الصعوبات	ك	%
صعوبات خاصة بالنقل	١٠	١٠.٢
صعوبات خاصة بالعرض والطلب	٤٩	٥٠
وجود منتجات أخرى منافسة ورخص أسعارها	٣٩	٣٩.٨
المجموع	٩٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين ممن يجدون صعوبات في تسويق منتجاتهم يرون أن هذه الصعوبات تتعلق بالعرض والطلب على هذه المنتجات وذلك بنسبة ٥٠% ، يليها نسبة ٣٩.٨ أكدوا على وجود منتجات أخرى منافسة ، في حين أشارت نسبة ١٠.٢% إلى صعوبات النقل ، ولعل ارتفاع نسبة من تتركز صعوبة تسويق منتجاتهم في العرض والطلب عليها ترجع بالدرجة الأولى إلى سوء الحالة الاقتصادية للعديد من أفراد القرية ، خاصة وأن الغالبية يسوقون منتجاتهم في نفس القرية ، حيث يحجم العديد من أرباب الأسر عن شراء العديد من المنتجات في فترات معينة وعلى الأخص فترة الدراسة.

جدول رقم (٣١)

توزيع عينة الدراسة حسب خضوع المشروع للضريبة على الدخل

خضوع المشروع للضريبة	ك	%
نعم	١٢٣	٨٢
لا	٢٧	١٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية عينة الدراسة تخضع مشروعاتهم للضريبة على الدخل وذلك بنسبة ٨٢% ، في حين أشارت نسبة ١٨% إلى عدم خضوع مشروعاتهم للضرائب. فالمشروعات متناهية الصغر لا تخضع عادة للضرائب ، وإنما تفرض الضرائب على المحلات التجارية والورش الصناعية.

جدول رقم (٣٢)

توزيع عينة الدراسة حسب مدى ملاءمة عائد العمل مع الضريبة

مدى ملاءمة العائد مع الضريبة	ك	%
نعم	٧٧	٦٢.٦
لا	٤٦	٣٧.٤
المجموع	١٢٣	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يؤكدون على ملاءمة العائد من مشروعاتهم مع

الضرائب المفروضة عليهم وذلك بنسبة ٦٢.٦% ، بينما أشارت نسبة ٣٧.٤% منهم إلى عدم ملاءمة الدخل مع الضرائب.

جدول رقم (٣٣)

توزيع عينة الدراسة حسب سداد الضرائب

مدى سداد الضرائب	ك	%
نعم	١٠٦	٨٦.٢
لا	١٧	١٣.٨
المجموع	١٢٣	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين الذين تخضع مشروعاتهم للضرائب يقومون بسدادها وذلك بنسبة ٨٦.٢% ، يليها نسبة ١٣.٨% لا يقومون بتسديد الضرائب. وربما يرجع ذلك لمحدودية نشاطهم والعائد منه.

جدول رقم (٣٤)

توزيع عينة الدراسة حسب مشكلات المشروع

المشاكل التي تواجه المشروع	ك	%
عدم القدرة على تسويق المنتجات	١٢	٨
عدم القدرة على دفع الضرائب	١٨	١٢
عدم القدرة على دفع أجور العاملين	٢٧	١٨
قلة الأيدي العاملة	٣٧	٢٤.٧
قلة الإقبال على شراء المنتج	٥٦	٣٧.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية المشكلات التي يعاني منها المبحوثون في مجال الصناعات الصغيرة التي يعملون بها تتركز في قلة الإقبال على شراء منتجاتهم وذلك بنسبة ٣٧.٣% ، وقد يكون ذلك بسبب انخفاض الدخول لفئات عديدة في القرية – مجال الدراسة الميدانية – وكذلك ظهور بعض المنتجات الصينية المنافسة ، من ناحية أخرى أشارت نسبة ٢٤.٧% من المبحوثين إلى أن قلة الأيدي العاملة أبرز المشكلات المعوقة لمشروعاتهم ، يليها مشكلة عدم القدرة على دفع أجور العاملين بنسبة ١٨% ، ثم مشكلة الضرائب بنسبة ١٢% ، وأخيراً مشكلة تسويق المنتجات بنسبة ٨%.

جدول رقم (٣٥)

العلاقة بين طبيعة النشاط والمشكلات الخاصة بالمشروع

المشكلات / طبيعة النشاط	توفير الأيدي العاملة	توفير المواد الخام	عمل معارض للمنتجات	تخفيض الضرائب	تسهيل القروض	إجمالي
كليم	٦	٣	١	–	١	١١
نجارة	١	٣	–	٤	٣١	٣٩

حدادة	١	٨	–	٣	٢٣	٣٥
منتجات ألبان	–	٢	٦	١٨	٤	٣٠
خياطـة	٤	٣	١١	٢	٣	٢٣
صناعة أقفاص	–	٣	١	–	–	٣
منحـل	٢	–	–	١	٢	٥
مضارب أرز	٢	–	–	١	٢	٥
المجموع	١٤	٢٤	١٩	٢٨	٦٥	١٥٠

كا^{٢} = (١٥٦.٦٢) عند درجة حرية (٢٨) ومستوى معنوية (٠.٠١).

كا^{٢} المحسوبة أكبر من كا^{٢} الجدولية مما يؤكد وجود علاقة ارتباطية بين طبيعة النشاط وبين المشكلات التي تواجهه ، فمشكلات كل مهنة تتحدد وفقاً لخصوصية هذه المهنة وطبيعة العمل بها.

جدول رقم (٣٦)

توزيع عينة الدراسة حسب مدى إعاقة الضرائب للمشروع

مدى إعاقة الضرائب للمشروع	**ك**	**%**
نعم	٩٤	٦٢.٧
لا	٥٦	٣٧.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن الضرائب من معوقات استمرار مشروعاتهم وذلك بنسبة ٦٢.٧% ، يليها نسبة ٣٧.٣% يؤكدون على أنها لا تعوق المشروع.

جدول رقم (٣٧)

توزيع المبحوثين وفقاً لمدى إفادة المشروع لشرائح المجتمع

هل مشروعك مفيد	**ك**	**%**
نعم	١٢٧	٨٤.٧
لا	٢٣	١٥.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المبحوثين يرون أن مشروعاتهم الصغيرة تفيد شرائح عديدة من المجتمع وذلك بنسبة ٨٤.٧% ، في حين أشارت نسبة ضئيلة ١٥.٣% إلى أن مشروعاتهم لا تخدم مجتمعهم ، ولعل ارتفاع النسبة هنا يرجع إلى

وعي المبحوثين بأهمية مشروعاتهم ودورها في عملية التنمية.

جدول رقم (٣٨)

توزيع المبحوثين طبقاً لمدى الرضا عن العمل

مدى الرضا عن العمل	ك	%
نعم	١٣٨	٩٢
لا	١٢	٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين راضين عن عملهم وذلك بنسبة ٩٢% في حين أشارت نسبة ٨% فقط إلى عدم الرضا عن العمل ، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المهن في غالبيتها تعد مهن متوارثة من الآباء وتم انتقالها إلى الأبناء من خلال عملية التعلم ، فضلاً عن أنها تمثل لهم حصناً من البطالة.

جدول رقم (٣٩)

في رأيك دور الدولة في حل مشكلات المشروعات الصغيرة

دور الدولة في حل المشكلات	ك	%
توفير الأيدي العاملة	١٤	٩.٣
توفير المواد الخام بأسعار مناسبة	٢٤	١٦
عمل معارض للمنتجات	١٩	١٢.٧
تخفيض الضرائب	٢٨	١٨.٧
تسهيل القروض	٦٥	٤٣.٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن للدولة دور في حل المشكلات التي تعوق مشروعاتهم ، وقد أكدت نسبة كبيرة منهم ٤٣.٣% على ضرورة تسهيل القروض ، يليها نسبة من أكدوا على ضرورة تخفيض الضرائب ١٨.٧% ثم من أكدوا على توفير المواد الخام بأسعار مناسبة ١٦% ، ثم عمل معارض لمنتجاتهم ١٢.٧% وأخيراً توفير الأيدي العاملة بنسبة ٩.٣%. وبذلك فهم يؤكدون جميعاً على أن للدولة دور في مواجهة التحديات والعقبات التي تعترض مسيرة مشروعاتهم.

خامساً : نتائج الدراسة الميدانية : الاستخلاصات الأساسية

لما كان الهدف الأساسي للدراسة الراهنة هو الكشف عن المعوقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة بقرية طوخ الأقلام – محور الدراسة الميدانية – فقد أسفرت الدراسة عن وجود العديد من المعوقات للصناعات الصغيرة ، فاقتصادياً كانت هناك معوقات تمويلية وتسويقية ، وما يتعلق بتوافر الأيدي العاملة ، والمواد الخام ، أما على الجانب الاجتماعي فقد كانت هناك معوقات تتعلق بطبيعة المهن الموروثة ، وكذا نظرة المجتمع للمهنة ومدى تطوير المبحوثين لمهنهم.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة في ضوء هذه السياقات الاجتماعية والاقتصادية تحددت هذه النتائج على النحو التالي:

١) أوضحت الدراسة أن غالبية المبحوثين من العاملين بالصناعات الصغيرة من أرباب الأسر، ويقعون في الفئة العمرية ٣٥ سنة

فأكثر. كما أن غالبيتهم من الذكور تبعاً لطبيعة المهنة التي يمتهنونها.

٢) أسفرت الدراسة الميدانية عن أن غالبية المبحوثين من المتزوجين ، وممن يقرؤون ويكتبون، يليهم الحاصلون على مؤهلات متوسطة ، باعتبار أن هذه المهن مهن متوارثة تتعلمها الأجيال الجديدة من سابقتها.

٣) تتنوع الصناعات الصغيرة بالقرية وتتركز في صناعات النجارة والحدادة ومنتجات الألبان، كأكثر الصناعات انتشاراً ، وهناك صناعات أخرى كصناعة الأقفاص، والمناحل، ومضارب الأرز، والكليم ولكن بنسب أقل، ومن المعروف أن صناعة الكليم كانت من الصناعات الأساسية بطوخ الأقلام حتى منتصف التسعينات ، وكان يصدر إلى الخارج مما أدى إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في صناعته .

٤) تحددت دخول المبحوثين من عينة الدراسة بـ٣٠٠جنيه فأكثر ، ويدل ذلك على أن الصناعات الصغيرة عندما تحقق ربحا لأصحابها ، فإنها بذلك تستطيع إشباع الاحتياجات الأساسية للعاملين بها ، الأمر الذي يعظم من فرص حياتهم.

٥) أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يزاولون أنماطاً مختلفة من الصناعات الصغيرة منذ أكثر من اثنتى عشر عاماً ، مما يجعل من هذه الصناعات مهناً أساسية لأصحابها تمتد لزمناً طويلاً.

٦) على صعيد آخر أكد غالبية المبحوثين أنهم يمارسون أعمالهم في محلات، سواء كانت ملكاً لهم أو ملك الغير ، ولعل ذلك يتفق مع أنماط الصناعات الصغيرة التي تغلب على القرية كالنجارة والحدادة ومنتجات الألبان ، والخياطة. في حين أن هناك صناعات أخرى قد لا يتطلب العمل فيها مكاناً خاصاً بها كالمحلات ، وإنما يمكن ممارستها في نفس مكان السكن والإقامة. ومن هذه الصناعات على سبيل المثال صناعة الأقفاص والكليم.

٧) خلصت الدراسة إلى أن بعض المبحوثين يزاولون أعمالاً أخرى غير الصناعات الصغيرة بقريتهم ، وهم بذلك يجمعون بين أعمالاً قد تكون حكومية أو خاصة وبين العمل بالصناعات الصغيرة بأنماطها المختلفة ، رغبة منهم في زيادة الدخل وتحسين وتعظيم فرص حياتهم.

٨) أبرز غالبية المبحوثين عدم وجود علاقة بين التعليم وتعلم نمط معين من الصناعات الصغيرة ، فالحصول على مؤهل دراسي لا يرتبط عادة باكتساب الصناعة وتوارثها من الآباء والأجداد، فضلاً عن أن المجتمع ينظر لمهنهم كأي مهن أخرى ، وذلك باعتبارها مهناً تخدم قطاعات عديدة من أفراده ، وتوفر منتجات متباينة من مختلف أنماط الصناعات الصغيرة في مجالات النجارة ، والحدادة ، ومنتجات الألبان، والملابس، والكليم والمناحل ، وصناعة الأقفاص وغيرها ، وجميعها صناعات توجه لإشباع احتياجات أفراد

المجتمع بمختلف فئاته وقطاعاته. فضلاً عن أنها توفر فرصاً للعمل بالنسبة للحاصلين على مؤهل دراسي أو غير الحاصلين على أي نوع من التعليم ، فالعمل بها يتطلب مهارة وخبرة وقدرة على تعلم المهنة. هذا إلى جانب أنها تمثل حصناً واقياً من البطالة ، وخاصة لأخطر شريحة عمرية في المجتمع وهي شريحة الشباب.

٩) خلصت الدراسة إلى دور التنشئة المهنية في ممارسة أنماط الصناعات الصغيرة ، فغالبية العاملين بهذه الصناعات ممن عايشوا وعاصروا هذه المهن منذ الصغر ، سواء في العمل مع آبائهم أو مع أقاربهم مما أثقل المعرفة المهنية لديهم عبر سنوات طويلة.

١٠) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين لا يحاولون إدخال أساليب حديثة على مهنهم أو تطويرها ، ولعل ذلك يرجع في المقام الأول لاعتبارات تتعلق بقيم وأفكار متوارثة تبقى على هذه المهن كما هي كما تركها الآباء والأجداد ، وحتى عندما يقرون مبدأ التغيير والتجديد تواجههم عقبات اقتصادية في سبيل تحقيق ذلك ، سواء ما يتعلق منها بشراء آلات حديثة أو شراء مواد خام متميزة ، أو ما يتعلق منها بالقروض المالية وصعوبة الحصول عليها.

وفي هذا السياق أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الحالة التعليمية للمبحوثين وبين اتجاهاتهم نحو تطوير وتجديد المهنة ، فغالبيتهم ممن يقرؤون ويكتبون وتغلب عليهم النظرة التقليدية للمهنة. أما من يحصلون على قدر من التعليم ، فتختلف نظرتهم نحو المهنة ويرغبون في تجديدها وتطويرها.

١١) أما على صعيد التحديات الاقتصادية ، فقد أسفرت الدراسة عن وجود بعض الصعوبات الخاصة بالتمويل ، والتسويق ، والضرائب ، والأيدي العاملة ، ودفع أجور العاملين. وفيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة بالقرية – محور الدراسة الميدانية – تبين أن غالبية المبحوثين يمولون مشروعاتهم على نفقاتهم الخاصة ، وأن بعضاً منهم يمولونها عن طريق القروض التي يقترضونها من جمعية تنمية المجتمع بالقرية والتي يمولها الصندوق الاجتماعي باعتبارها جهة رسمية يتعامل معها بدلاً من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة مباشرةً ، وذلك مقابل فائدة مالية ١٢.٥% تحصل منها الجمعية على ٢.٥% فقط ، ويحصل الصندوق الاجتماعي على فائدة ١٠% ، والواقع أن هذه القروض تحمل معها جانبين من الصعوبات ، **الأولى** : تتعلق بتراخيص المشروعات الصغيرة ، ولعمل هذا الترخيص لابد من وجود مكان المشروع ومقوماته أو الآلات التي سيعتمد عليها قبيل الحصول على القروض ، وهو ما يشكل صعوبة أمام راغبي الحصول على القروض ، فالمعروف أن هذه القروض يتم توجيهها لتدعيم مشروع أو شراء آلات وهو ما يتم بعد الحصول على القرض وليس قبل ذلك ،

الثانية : أن هذه القروض تعد قروضاً استهلاكية وليست إنتاجية فقيمتها بضعة آلاف من الجنيهات.

وفي هذا الخصوص أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين طبيعة النشاط وكيفية تمويله ، فكل صناعة لها خصوصية ومتطلبات معينة تتعلق بإقامتها وإنشائها.

وعلى صعيد المعوقات الاقتصادية تتجلى مشكلة تسويق المنتجات من المشروعات الصناعية ، فغالبية المبحوثين يسوقون منتجاتهم في نفس القرية ، في حين تسوق منتجات بعض المشروعات في محافظات أخرى بواسطة بعض التجار، وتتركز صعوبات التسويق بصفة أساسية في العرض والطلب على هذه المنتجات.

على جانب آخر أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة بين نوع النشاط وبين كيفية تسويق منتجاته ، فمعوقات التسويق واحدة على كافة المنتجات ، بغض النظر عن نمط هذا النشاط ، فهي تتعلق بالدرجة الأولى بمتغيرات الواقع الاجتماعي وعمليات العرض والطلب.

وفي هذا السياق تبرز مشكلة الضرائب كأحد المعوقات الاقتصادية لاستمرار المشروعات الصغيرة. خاصة في ظل الصعوبات المتعلقة بالعرض والطلب على منتجاتهم ، من ثم انخفاض العائد من هذه المشروعات بالقدر الذي لا يكفي معه إشباع الحاجات الأساسية للقائمين بها ، إضافة إلى مسئولية دفع الضرائب المفروضة على مشروعاتهم.

من ناحية أخرى تجلت مشكلة قلة الأيدي العاملة كأحد المشكلات المعوقة للمشروعات الصغيرة ، وذلك على اعتبار أن أي مشروع يحتاج لأيدي عاملة ماهرة لإقامته واستمراريته ، هذا إلى جانب مشكلة عدم القدرة على دفع أجور العاملين.

ومن ناحية أخرى أكدت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية بين طبيعة النشاط وبين المشكلات التي تواجهه ، فلكل مهنة مشكلاتها الخاصة وفقاً لطبيعتها وخصوصيتها.

١٢)أكد غالبية المبحوثين أن للدولة دور في حل المشكلات التي تعوق مشروعاتهم ، ومنها على سبيل المثال تسهيل إجراءات الحصول على القروض ، وتسهيل ضمانات القروض ، وتخفيض الضرائب بالقدر الذي يتناسب مع الطلب على منتجاتهم ، إلى جانب عمل معارض لهذه المنتجات بهدف الحصول على فرص تسويقية لها. وأخيراً توفير الأيدي العاملة المدربة للعمل في المشروعات الصغيرة ، وذلك من خلال تشجيع الطلاب على الإقبال على التعليم الفني ، والذي يتناسب مع متطلبات العصر ومع احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية المدربة. مما يحد من مشكلة البطالة ففتح أبواب فرص العمل لآلاف الشباب في مجالات الصناعات الصغيرة ، تقي المجتمع من البطالة ومصاحباتها الاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذي يقود المجتمع نحو التقدم والازدهار.

سادسا : مناقشة نتائج الدراسة

في ضوء عرض نتائج الدراسة الميدانية، والتي أوضحت المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الصغيرة والتي تتمثل في كيفية توفير مستلزمات الإنتاج، وطرق التمويل، وتسويق المنتجات أو المعوقات الإدارية والائتمانية. أكدت النتائج أن هناك العديد من التناقضات التي تتعلق بالعولمة، وما تفرزه من تفاعلات وقوى واتجاهات عامة مضادة، حيث أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة تتحيز لرأس المال على حساب العمل، وفي هذا السياق يتضح أن هناك تحيزا للصناعات الكبرى التي يقوم بها رجال الأعمال والتي بدورها تستطيع تقديم ضمانات تعزز بها مطالبها لتمويل مشروعاتها.[٦٤] الأمر الذي يحد من الامتيازات التي يحصل عليها أصحاب الصناعات الصغيرة.

وفي ذات السياق، يتضح أن المعوقات التمويلية تعد من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، فغالبا ما يكون تمويل هذه المشروعات على نفقة صاحب المشروع الخاصة أو عن طريق القروض من جمعية تنمية المجتمع بالقرية – مجتمع البحث – والتي يمولها الصندوق الاجتماعي باعتباره جهة رسمية حيث يعطي الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضا لهذه الجمعية بفائدة ١٠%، ثم تعطي هذه الجمعية لأصحاب المشروعات القروض بفائدة ١٢.٥%، والحقيقة أن هذه النسبة (٢.٥%) نظير الإجراءات الإدارية للجمعية.

كما أن من متطلبات الحصول على قرض وجود ترخيص للمشروع أو للآلات وللحصول على التراخيص لابد من وجود المشروع أو الآلة التي سيرخص لها أولا، الأمر الذي يشكل صعوبات أمام راغبي الحصول على القرض. كما قد يتطلب الأمر أيضا الحصول على ضمانات مقابل الحصول على القروض.

يضاف إلى ذلك أن المدة المتاحة لسداد تلك القروض لا تتناسب مع إمكانيات أصحاب المشروعات، فبعضها يتم سداده شهريا، والبعض الآخر يتم سداده أسبوعيا، وذلك كما في حالة صناعة منتجات الألبان وتربية الدواجن.

ولعل ذلك يتفق مع نظرية (ماكس فيبر) عن الإدارة البيروقراطية والتي من وجهة نظره تعمل على التوازن، وتمنع الطبقة غير المالكة من الشعور بالاستغلال. كما أن تبني فكرة الوساطة بين الطبقات الرأسمالية والأخرى العمالية يحد من الصراع بين هاتين الطبقتين، ولاشك أن التغيرات التي طرأت على النقابات العمالية في المجتمعات الرأسمالية الغربية، كان بناءًا على تبني أفكار (ماكس فيبر) فيما بعد، حيث أصبحت هذه النقابات هي صمام الأمان الذي عمل على برجزة الطبقات العاملة، وتحييد فكرة الصراع الطبقي.[٦٥]

على صعيد آخر أكدت نتائج الدراسة أن ملكية المشروعات الصغيرة هي ملكية فردية أو عائلية، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية توسع هذه المشروعات إلا بحدود الإمكانيات الذاتية لمالكيها، ويتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات حول محددات نجاح الأعمال التجارية بين الحرفيين في صناعة الحرف التقليدية في غانا، والتي أكدت أن معظم دخول أسر العاملين بالصناعات الصغيرة

تعتمد بشكل أساسي على هذه الصناعات، مما يحول دون تطوير تلك المشروعات.(٦٦)

وفي ذات السياق فإن غالبية مالكو المشروعات الصغيرة بقرية طوخ الأقلام هم الذين يقومون بإدارتها بأنفسهم، حيث أنهم أقدر من يقوم بإدارتها، وذلك لمعرفتهم بالتفاصيل الدقيقة لمشروعاتهم. غير أن الخبرة الإدارية المحدودة لهم قد تحول دون تطوير المشروع أو تؤدي إلى تعثره وفشله، فهي سلاح ذو حدين فالاستقلال الإداري للمشروع مع الخبرة الضئيلة مع نقص وتواضع الإمكانيات المادية تؤدي إلى ثبات المشروع وعدم تطوره.

وإذا كانت التكنولوجيا لها دور هام في إحداث التغييرات في المجتمع، فإن الإبداع والانتشار يعد من العمليات الهامة في التغيير.(٦٧) فهي نظام من الخبرة والمعرفة تم اختياره عن قصد لإدارة وسائل الإنتاج للحصول على منتج معين.

ومن الملاحظ – طبقا لنتائج الدراسة الميدانية – أن غالبية العاملين في المشروعات الصغيرة لا يحاولون إدخال أساليب حديثة على مشروعاتهم وذلك لاعتبارات تتعلق بالقيم والأفكار المتوارثة والتي تبقى على هذه المشروعات كما هي. وفي حالة تفكير بعضهم في التغيير تواجههم عقبات اقتصادية عديدة كشراء الآلات الحديثة، والمواد الخام المتميزة فضلا عن صعوبات الحصول على القروض.

على صعيد آخر، وفي ظل سياسات العولمة، فإن أصحاب المشروعات الصغيرة يجدون أنفسهم أمام تحديات كبرى أهمها المنافسة دخل السوق الداخلي والخارجي واتجاه المستهلك نحو السلع الأجنبية، وذلك بما تساهم به العولمة في تكثيف صور مظاهر الاستعراض الطبقي من خلال وسائل الإعلام، الأمر الذي يسهم في انجذاب بعض الفئات نحو الثقافة الاستهلاكية.(٦٨) مثلما يحدث من إغراق السوق المحلي بالمنتجات الصينية. الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على المنتجين المحليين، وعلى تراجع هذا النمط من الصناعات.

سابعا: توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة في محاولة للتغلب على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية وللصناعات الصغيرة، وهذه التوصيات هي:

١- توفير الدعم اللازم لتمويل المشروعات الصغيرة وتطوير المعدات أو التوسع في المشروعات القائمة، وذلك بتيسير القروض فلا بديل عن أن تقدم البنوك التسهيلات اللازمة أصحاب المشروعات الصغيرة، ومن أهم تلك التسهيلات هو تخفيض سعر الفائدة على القرض، وفي بعض الدول كاليابان يتم إلغاء سعر الفائدة، وقد أخذت اليابان بهذه الفكرة.(٦٩) فالمفترض في القرض الذي يتم إقراضه لصاحب المشروع الصغير ليس جني الربح، وإنما توفير فرصة حقيقية للشباب من أجل العمل والإنتاج.

٢- تقديم تسهيلات الحصول على القروض لإقامة المشروعات أو التوسع فيها تحت مظلة الصندوق الاجتماعي.

٣- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث الإدارة، والتسويق والتعامل مع المؤسسات الحكومية.

٤- تنظيم المعارض المتخصصة لتسويق المنتجات.

٥- تقديم الإرشادات المهنية المؤدية لتحسين أسلوب العمل وتطويره.

٦- إنشاء مراكز التدريب لرفع المستوى الفني للحرفيين.

٧- تشجيع الدولة للتعليم الفني وذلك لتخريج العمالة المدربة ذات الخبرة الفنية.

٨- ربط الإنتاج بحاجة الأسواق المحلية أو العالمية، وذلك من خلال توفير المؤسسات التسويقية المتخصصة في تسويق الإنتاج، وتوفير المعلومات عن حاجات الأسواق المحلية من منتجات المشروعات الصغيرة.

٩- عقد الصلات مع المنظمات الدولية التي تضم الصناعات الصغيرة والتنسيق معها لتبادل الخبرات معهم.

١٠-تشجيع الدول للأبعاد الإنمائية الخاصة بتنمية الصناعات الصغيرة في مصر.

مراجع الدراسة:

(1) Donald C. Mead, small industries in Egypt: an exploration of the economics of small furniture producer international journal of Middle East studies, 1982, p. 59.

(٢) أحمد الصفتي، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، في: ندوة تنسيق الجهود المبذولة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة في الفترة من ١٩٩١/١٢/١٤: ١٩٩١/١٢/١٥، المؤسسة العربية لتنمية المشروعات الصغيرة، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥.

(٣) محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الاقتصادي، الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص ٧، ٨.

(٤) راجع على سبيل المثال:

Bert F Haselitz, small industry in under developed countires, the journal of economic history, vol. 19, No. 4, p. 600.

(٥) أحمد مجدي حجازي، التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث، في ندوة الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة التاسعة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، مركز البحوث الدراسات الاجتماعية، ٧: ٨ مايو، ٢٠٠٢، ص ٤٠٨.

(٦) شادية أحمد مصطفى، الصناعات الصغيرة والتنمية: الواقع والمأمول، مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع،

المجلد الخامس عشر، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٧٩.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

Durganand, Sinha, Recent change in Indian family and their implication for socialization in Indian journal of social work, 1984, p. 271.

(٨) محمد السيد الإمام، التنمية الريفية في القرية المصرية بين النجاحات والمعوقات، في ندوة مركز النيل للإعلام، في الفترة ١٩٩٧/١٢/٨ وحتى ١٩٩٧/٢/١١، دمياط ، ص٢.

(٩) فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، دار الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٠٥.

(١٠) المرجع السابق، ص ص ١٠٥: ١٠٦.

(١١) سعد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٢.

(١٢) أحمد غنيم، إنشاء المشروعات الصناعية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨، ص ١١.

(١٣) ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان – الأردن، مايو ٢٠٠٦، ص٢.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢.

(١٥) محمد هيكل، مهارات، إدارة المشروعات الصغيرة، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١١.

(١٦) الصناعات الصغيرة

www.kenana.online.com/ws/domyattroda/brog/page2.

(١٧) إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي

http://unpan I-un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan 003536.pd.

(18) E. Staley & R. Morse, modern small industry for developing countries, stanford research institute, N.Y: McGraw. Hill book company, 1965, p.2.

(١٩) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (تقرير نهائي)، مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الخارجية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٤.

(٢٠) ماهر المحروق وإيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص٣.

(٢١) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة .http://www.arabapi.org/develop I.htm

(٢٢) الجهاز المركزي للمحاسبات، دارسة عن الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

(٢٣) أحمد فؤاد عيسى، الصناعات الصغيرة ودورها في مجال التنمية وزيادة الإنتاج، مجلة العمل، القاهرة ، ١٩٩٠، ص٥.

(24) Williong, good & Poulk Holt, Methods in social research, Tokyo: Mc Graw-Hill international book Company, 1981, p. 360.

(٢٥) أميرة عبد اللطيف مشهور، الصناعات البيئية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ١٢: ١٣.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٣.

(٢٧) الصناعات الصغيرة

http:/www.pathways.cu.edu.eg/subpages/training-courses/smepdf-chapters /2chapterI.pdf.

(٢٨) إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢٩) عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ١٧.

(٣٠) محمد احمد الحسيني، المشروعات الصغيرة، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥.

(٣١) علا عدلي الشيخ، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١.

(٣٢) مروة التابعي، علم اجتماع التنمية: النظرية والتطبيق، مكتبة مشالي، المنصورة، ٢٠٠٩، ص ١٤٣.

(٣٣) اعتماد علام، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١، ص ٤٣.

(٣٤) قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٨٠.

(٣٥) هبه نصار وسمية عبد المولي، النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل، مؤتمر مواجهة الإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٨: ٢٩ يونيو ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(٣٦) لمزيد من التفصيل انظر:

Schneider friedrich; size and measurement of the informal economy in 110 countires around the world, a paper presented at an work shop of Australian National Tax Center, ANY. Camberra, 2002.

(٣٧) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٢٤.

(٣٨) عزة صيام، المشكلات الاجتماعية: الرؤى التفسيرية والمداخل المعرفية، مكتبة مشالي، المنصورة، ٢٠٠٨، ص ص ٦٠: ٦١.

(٣٩) عماد مصطفى عتال، الخصخصة وأثرها على العمالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

(٤٠) شادية أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٤١) إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٢٦.

(٤٢) شادية احمد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٤٣) المرجع السابق، ص ص ١٣١: ١٣٢.

(٤٤) أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة: رؤية نقدية للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

(٤٥) مصطفى حجاج، دور الإعلام في النهوض بالصناعات الصغيرة والحرفية، بحث مقدم لندوة النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر، مؤسسة فريدريش إيبرت، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أبريل ١٩٨٤، ص ص ٣: ٤.

(٤٦) سعد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٣.

(٤٧) علي جلبي وآخرون، القاموس العصري في العلم الاجتماعي، الطبعة الاولى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية ، ٢٠٠٩، ص ١٦٨.

(٤٨) علي ليلة، مشكلات التخلف والتنمية في العالم الثالث، مطابع الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٨.

(٤٩) وفاء المبيريك وآخرون، تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، د.ن، ٢٠٠٦، ص ١٠٥.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٥١) عمر موسى عمر، المعوقات الاجتماعية والثقافية لتنمية القطاع الصناعي الصغير، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٠، ص ٦٦.

(٥٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٥٣) صلاح يوسف موسى، الصناعات الصغيرة والتقدم الصناعي في اليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩، ص ٧١.

(٥٤) سعد عبد الرسول، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٥٥) عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، مرجع سابق، ص ص ٦٠: ٦١.

(٥٦) شادية أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥٧) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٥٨) أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٧١.

(٥٩) محمود رزق إبراهيم، دراسة تحليلية لأثر مكونات البيئة الاجتماعية والطبيعية على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة ببعض قرى محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(٦٠) نيفين حسين شمت، القطاع الصناعي المصري وتحديات العولمة، المؤتمر العلمي الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦، ص٧.

(٦١) المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة www.mocioman.gov.om/mocI/of/barries.aspx.

(٦٢) عبد الوهاب جودة، الصناعات الصغيرة والتنمية في ظل العولمة، د.ن، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥٣.

(٦٣) مركز المعلومات، المجلس المحلي، مركز مد.ينة السنبلاوين، ٢٠١٠.

(٦٤) محمد حافظ، علم الاجتماع الصناعي، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٧٥.

(٦٥) أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة، مرجع سابق، ص ١١٦.

(66) McDade, Barbara Elizabeth, chatacteristics of small scale enterprises, entrepreneurship and dterminants of business success among artisans in a traditional crafts industry in Ghana, ph. D., the univeristy of texas at austin, 1993, p. 61.

(67) David, popnae, sociology, New Jersy, Hall (Gne), 1980, p. 553.

(٦٨) سعيد المصري، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، في: قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستهلاكية، القاهرة، العدد ١٩، السنة الثانية، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٧.

(٦٩) صلاح يوسف موسى، مرجع سابق، ص ١٦٥.